اقتصاد

في أحدث بيانات رسمية.. التضخم السنوي يسجل ٥٢,٨ بالمئة في أيلول ٢٠١٦

| علي محمود سليمان

سجل معدل التضخم الشهري نسبة ٦,٢ بالمئة ما بين شهري أيلول وآب من العام الماضي ٢٠١٦ وذلك وفق البيانات الرسمية للمكتب المركزي للإحصاء، حيث سجل الرقم القياسي لشهر أيلول من العام الماضي ارتفاعاً بنسبة ٦٢١,٧ بالمئة، فيما كان قد سجل ٥٧٩,٦ بالمئة لشهر آب من العام نفسه، على اعتبار أن سنة الأساس هي العام ٢٠١٠ التي تقاس عليها سلة المستهلك وفق بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

وبحسب تقرير الرقم القياسي والتضخم من المكتب المركزي للإحصاء الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه فإن التضخم السنوي قد سجل ٥٢,٨ بالمئة بين شهر أيلول للعام ٢٠١٦ وأيلول للعام ٢٠١٥ الذي سجل فيه الرقم القياسي ٣٧٢,٣ بالمئة.

وفي تفاصيل التقرير فإن الأغذية والمشروبات غير الكحولية قد سجل رقمها القياسي ٧٦٨,٩ بالمئة لشهر أيلول ٢٠١٦ بتضخم سنوي بلغ ٦٦,٦ بالمئة، فيما سجل الرقم القياسي للحوم ٦٧٠,٦ بالمئة وبمعدل تضخم سنوي بلغ ٥٥. ٥ بالمئة.

وبالنسبة للبقول والخضار فبلغ رقمها القياسي ٦٤٨,٦ بالمئة وبمعدل تضخم سنوي ٥٧,٦ بالمئة، والملابس والأحذية سجل الرقم القياسي لها ٧٣٣,١ بالمئة وبمعدل تضخم سنوي بلغ ٤٧. ٧ بالمئة، فيما سجل الرقم القياسي للسكن والايجارات ١٨٨,٩ بالمئة بمعدل تضخم بلغ ١٥,٤ بالمئة، أما الكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى فقد سجلت ٦١٨,٣ بالمئة للرقم القياسي ومعدل تضخمها السنوي سجل ٧,٣ بالمئة.

وفي قطاع الصحة فقد وصل الرقم القياسي لشهر أيلول من العام ٢٠١٦ إلى ٤٨١,٢ بالمئة بمعدل تضخم سنوي بلغ ٤٢,٢ بالمئة، وفي قطاع النقل سجل الرقم القياسي ٦٠٤,٤ بالمئة وبمعدل تضخم سنوي ٤٢,٤ بالمئة.

أما قطاع الاتصالات فقد بلغ رقمه القياسي ٢٠٠,٤ بالمئة وبمعدل تضخم سنوي ٢٨,٧ بالمئة، وقطاع التعليم وصل رقمه القياسي إلى ٢٤٦,٨ بالمئة وبمعدل تضخم سنوي ٣٢,٥ بالمئة، فيما استمر قطاع المطاعم والفنادق في تسجيل أعلى رقم قياسي بـ١٣٦٢,٨ بالمئة وبمعدل تضخم سنوي بـ٧٤,٩ بالمئة.

مجلس الشعب يقر نظامه الداخلي الجديد

الكزبري لـ«الوطن»: مهلة ٦٠ يوماً لانتخاب رئيس للمجلس والحكومة لا تحضر ختام الدور التشريعي

| هناء غانم

بعد الكثير من الصد والرد والتحفظات والمناقشات التي تعالت فيها أصوات نواب الشعب خلال مناقشتهم للنظام الداخلي أقر مجلس الشعب في جلسته العاشرة من الدورة العادية الرابعة للدور التشريعي الثاني أمس مشروع تعديل النظام الداخلي للمجلس وأصبح له قوة القانون وسيصبح ساري المفعول اعتباراً من بداية الشهر القادم.

من جهته أكد نائب رئيس المجلس نجدت أنزور أن المداخلات كان لها طابع متميز، موضحاً أن نشاط الزملاء الحزبيين كان متميزاً خلال الجلسة.

وشدد أنزور الذي ترأس الجلسة على ضرورة أن يستمر هذا النشاط لينعكس بشكل إيجابي على المجلس.

وأكد رئيس لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية الدكتور أحمد الكزبري أن النظام الداخلي الجديد للمجلس متوازن ودقيق وهو أول خطوة عملية في مشروع الدولة للتطوير الإداري، مشيراً إلى أنه تم إغناء مواد النظام الداخلي بالنقاش سواء من خلال اتفاق أعضاء المجلس أو اختلاف آرائهم حول المواد.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال الكزبري: إن النظام الداخلي الجديد يلبي تطلعات المجلس في أن يكون أكثر حضوراً وفعالية في حياة الشعب وعمل الحكومة ويعطي زخماً ديمقراطياً يساهم في تجديد الحياة البرلمانية بما يتوافق مع الدستور الذي يحفظ للناس المساواة في الحقوق والواجبات.

وأضاف: إنه تم إعداد مشروع النظام الداخلي من اللجنة الدستورية والتشريعية المكلفة من المجلس، فارتأت اللجنة أن تعديل النظام الحالي صعب لأن هناك شيئاً أساسياً وهو إعادة الهيكلة بشكل كامل.

ورأى الكزبري أن النظام القديم فيه تداخل في بعض المواد ويتناقض في أخرى، كما أن هناك قضايا غير واضحة ومبهمة وكان هناك بعض الأمور جرت العادة على اتباعها عرفاً من دون أن يكون لها نص قانوني وبالتالي كان لابد بداية من إعادة تبويب النظام الداخلي.

وتابع قائلاً: اتجهنا في اللجنة لوضع تبويب جديد أدى لوضع مشروع متكامل تضمن تعديل بعض مواد النظام القديم والمحافظة على مواد أخرى وإضافة مواد جديدة فكانت هذه الخطوة الأولى لعمل استمر نحو الشهرين، مشيراً إلى عرض المشروع بشكل الأولي بعد الانتهاء منه على مكتب المجلس وتم الطلب من رؤساء اللجان الدائمة بالمجلس تقديم مقترحاتهم.

وأوضح الكزبري أنه تم عقد عدد من الاجتماعات لدراسة المقترحات وبعد الانتهاء تم توزيع المشروع على الأعضاء لدراستها تمهيداً لمناقشته تحت القبة وإقراره، مؤكداً أن المجلس هو صاحب القرار الأساسي والنهائي.

وأكد أنه تمت مناقشة المواد كاملة فكان هناك توافق في بعض المواد واختلاف في بعضها حتى تم التوصل إلى صيغة ملائمة فتم إقراره كاملاً، مضيفاً: أصبح لدينا نظام داخلي جديد لمجلس الشعب بعد ٤٣ عاماً على النظام الداخلي القديم.

ولفت إلى أن ذلك لا يعني أنه كان لدينا نظام غير صحيح إلا أن الظروف تستدعي التغيير وطرح أفكار جديدة تتناسب مع مشروع التطوير الإداري الذي طرحه السيد الرئيس، مضيفاً: إننا اليوم كسلطة تشريعية نعتبر أن الحظ حالفنا لتنفيذ هذا المشروع كبداية تنفيذية للتطوير الإداري ونأمل في أن ينعكس خلال المرحلة القادمة إيجاباً على عملية إقرار القوانين من جهة والرقابة على عمل الحكومة من جهة أخرى.

وحول الانتخابات الجديدة لانتخاب رئيس للمجلس قال الكزبري: الوقت غير محدد في النظام الداخلي السابق أما في النظام الداخلي الجديد فيوجد مادة تضع مدة قانونية للشغور حدها الأعلى ٦٠ يوماً من تاريخ الشغور لافتاً إلى أنه لدينا جلسة أخيرة غداً وتختتم أعمال هذه الدورة. وهذه الجلسة ستكون بغياب الحكومة لأنه تم الاتفاق ضمن النظام الداخلي الجديد على حضور الحكومة فقط في بداية الدورة لتعلم المجلس بما قامت به من أعمال خلال الفترة التي لا يكون المجلس فيها منعقداً ولا مبرر لحضور الحكومة في نهاية الدورة لأن المجلس منعقد طيلة الدورة وهناك حضور مستمر للوزراء حيث تجري إما عملية توجيه الأسئلة للوزير المعني وإما عملية مناقشة وإقرار مشاريع القوانين المقدمة من الحكومة خلال الدورة.

حمدان لـ«الوطن»: لم يعد مقبولاً تخمين أغلى شقة بدمشق بـ٢٠٠ ألف ليرة

رغم الانتقادات... مذكرة نهائية لتحديد القيم الرائجة للعقارات!

| عبد الهادي شباط

بعد أن كان مقرراً للجنة المركزية لتحديد القيمة الرائجة للعقارات أن توقع على مذكرة تمت دراستها وبحثها مسبقاً حول الموضوع لرفعها لرئاسة الحكومة يوم أمس، إلا أنه ما أن بدأ اجتماع اللجنة برئاسة وزير المالية مأمون حمدان حتى ظهرت وجهات نظر وملاحظات مختلفة حول العديد من فقرات المذكرة وبنودها وخاصة حول مفهوم القيمة الرائجة وتحديد ترتيب الغايات من مشروع قانون البيوع العقارية ما استدعى من الوزير فسح المجال لإعادة مناقشة المذكرة وقراءتها وتصويب الملاحظات حول بعض الفقرات أو البنود الواردة في المذكرة قبل اعتمادها ورفعها للجهات المعنية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن الوزير حمدان أن المشروع وطني لتوصيف وترميز كل عقارات الجمهورية العربية السورية، مبيناً أنه على سبيل المثال لم يعد مقبولاً أن يبقى تخمين أغلى شقة بدمشق بنحو ٢٠٠ ألف ليرة وهو أمر غير منطقي وبعيد عن الواقع، إضافة لعدم منطقية الاستمرار بتطبيق نسبة ٦٦٠ بالمئة كقيمة رسوم عند بيع العقار.

وخرجت اللجنة بنهاية اجتماعها بالاتفاق على مذكرة تفصيلية تتضمن تأسيس نظام معلوماتي مبني على قواعد بيانات خرائطية ووصفية على المستوى الوطني، واعتماد اللجنة المذكرة بعد وضع الملاحظات عليها. كما تم تكليف مركز الدراسات والبحوث العلمية ببناء النظام المعلوماتي الموائم، وذلك بالتعاون مع الجهات العامة ذات العلاقة، بحيث يتم احتساب السعر الوسطي للمتر المربع من العقار «أرض- بناء»، بالاستناد إلى نظام مؤتمت لتصنيف العقارات. علماً بأن هذه القيمة لا علاقة لها بالقيمة المالية التي يعتمد عليها في احتساب ضريبة ريع العقارات.

وخلصت اللجنة إلى وضع منهجية للعمل تعتمد على تصنيف أساسي للأراضي أو العقارات، حسب وقوعها داخل أو خارج المخططات التنظيمية بالدرجة الأولى، وبالدرجة الثانية يتم تصنيف الأراضي على مستوى قطاعات تحدد فيه التمايزات السعرية فيما بين القطاعات بناء على قيمة سعر أساس، ثم يجري تثقيل هذه القيم بحسب خصائص محددة على مستوى كل عقار، على أن تحقق هذه المنهجية توازناً سعرياً أقرب إلى العدالة والوضوح بين المناطق والمحافظات للوصول إلى قيمة معقولة قريبة من الواقع للسعر الرائج تكون أساساً في احتساب ضريبة البيوع العقارية، بعيداً عن التدخل الشخصي، والأهم إنجاز خريطة العقارات في الجمهورية العربية السورية.

واعتبرت اللجنة أن هذا المشروع وطني بامتياز وهو يشكل أحد مكونات الحكومة الالكترونية كونه يؤمن قاعدة بيانات رقمية مكانية ووصفية في بيئة أنظمة المعلومات الجغرافية، تستفيد منها جهات حكومية عدة، عدا عن استخدامها في القطاع الاستثماري.

علماً بأن مسألة تحديد القيم الرائجة للعقارات أثارت انتقادات واسعة لمشروع القانون، وبرزت تساؤلات عن معيار السعر الرائج في ظل عدم استقرار سعر صرف الليرة السورية إذ إن الأولى العمل على ضمان استقرار سعر الصرف والحفاظ على قيمة الليرة السورية قبل الحديث عن الأسعار الرائجة التي تتذبذب يومياً صعوداً ونزولاً تماشياً مع السوق غير المستقرة أساساً والتي تختلف من منطقة إلى أخرى وبشكل سريع على وقع انتصارات الجيش السوري وتقدمه.

مدير هيئة الاستثمار والتطوير العقاري لـ«الوطن»:

إجراءات لتمكين المطورين ذوي الملاءة المالية العادية والمتوسطة من التقدم لمشاريع الضواحي السكنية

| صالح حميدي

بيّن مدير الهيئة العامة للاستثمار والتطوير العقاري أحمد حمصي لـ«الوطن» أن الهيئة بالتعاون مع المؤسسة العامة للإسكان تعمل على تقسيم مشروع التطوير العقاري الواحد إلى مناطق، وذلك لإتاحة الفرصة للمطورين العقاريين المحليين من ذوي الملاءة المالية العادية أو المتوسطة للتقدم إلى هذا المشروع، وأخذ منطقة محددة فيه على اعتبار أن مشاريع التطوير العقاري تكلف مليارات بل مئات المليارات من الليرات، ويمكن أن تصل كلفة أجزاء من مشروع التطوير العقاري إلى عشرات مليارات الليرات السورية، لذلك تعمل الهيئة عبر هذا الأسلوب من تقسيم وتجزئة المشروع لإعطاء فرص التطوير العقاري لكل الناس.

وأشار إلى أن قولبة دفاتر الشروط أمر ليس بالسهل ويحتاج إلى تنظيمها قبل الإعلان عن المشاريع باعتماد دراسات خاصة لها، لاسيما فيما يتعلق بالبنى التحتية حيث تدرس بشكل كامل ثم تعتمد وتدقق ويتم منحها لباقي المناطق للمشروع الواحد. موضحاً أن الهيئة وبالتنسيق مع المؤسسة العامة للإسكان شكلت لجاناً مختصة بهذا الخصوص، منوهاً بأنه من خلال تجربة الهيئة مع مشاريع تطوير عقاري مطروحة سابقاً لاحظت عدم تقدم أحد من المطورين العقاريين لضخامة هذه المشاريع وكلفها الباهظة، مثال مشروع التطوير العقاري في وادي الجوز على مساحة ٣٠ هكتاراً ومشروع حسياء للتطوير العقاري على مساحة ٦٩ هكتاراً الأمر الذي دفع الهيئة والمؤسسة العامة للإسكان للبحث عن وسائل وآليات جديدة تتيح لهؤلاء التقدم لهذه المشاريع واشتراط أن يكون المطور العقاري مرخصاً ومعتمداً ومسجلاً في الهيئة العامة للاستثمار والتطوير العقاري.

ولفت حمصي إلى أن الهيئة ومؤسسة الإسكان تبحثان حالياً كيفية الإسراع في مشروع التطوير العقاري في تل منين وفي وادي بردى للإعلان ووضع دفاتر الشروط لهما وفق الآلية الموضحة، وتخطي بعض الصعاب في هاتين المنطقتين، خاصة لجهة نقل ملكيتها من وزارة الزراعة إلى المؤسسة العامة للإسكان، وتسريع عملية الانتقال هذه حيث لا تستطيع الهيئة إطلاق هذين المشروعين طالما هما في ملكية وزارة الزراعة، وسوف يخضع المشروعان لمبدأ التقسيم والتجزئة.

وأشار حمصي إلى أن مساحة مشروع منين تبلغ ٧٩,٦ هكتاراً ومساحة وادي بردى ٣٦,٨ هكتاراً واصفاً إياهما بالمشروعين الكبيرين والمتكاملين وأنهما سوف يتألفان من سكن اجتماعي ومساكن برجية وطابقية ومن دوائر إدارية وخدمية وتعليمية ورياضية وغيرها من المرافق الترفيهية بحيث تلبي كافة احتياجات ومتطلبات القاطنين فيها. لافتاً إلى أن الهيئة سوف تشارك في دورة معرض دمشق الدولي في شهر آب القادم ضمن جناح خاص بها تحت إشراف وزارة الأشغال العامة والإسكان وتعرض فيه كل الفرص الاستثمارية العقارية المتاحة.

١٣ مصرفاً خاصاً دفعوا ١,١٦ مليار ل.س ضرائب في ثلاثة أشهر

| علي محمود محمد

يتضح لقارئ البيانات المالية للمصارف السورية الخاصة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧ أن لهذه المصارف القدرة على الاستمرار بعملها بعد ٧ سنوات أزمة في سورية «ولو بالحد الأدنى» وتحقيقها لأرباح صافية فاقت ٣ مليارات ل.س، إضافة إلى توريدها قيمة الضرائب المترتبة عليها (ضريبة دخل، ضريبة إعادة إعمار) للخزينة العامة للدولة والتي تخطت ١,١٦ مليار ل.س في ٣ أشهر من العام الجاري.

وفي التفاصيل، بلغ إجمالي مصروف ضريبة الدخل على أرباح المصارف السورية الخاصة في الربع الأول ٢٠١٧ (١٤ مصرفاً خاصاً باستثناء بنك سورية والخليج الذي لم ينشر قوائمه المالية للربع الأول ٢٠١٧ لغاية الآن) نحو ١,١٦ مليار ل.س مقارنة مع مصروف ضريبة الدخل في الربع الأول ٢٠١٦ والبالغة نحو ١,٢٧ مليار ل.س، حيث بلغ إجمالي الربح الضريبي للمصارف الخاصة في الربع الأول ٢٠١٧ نحو ٤,٥ مليارات ل. س مقارنة مع إجمالي الربح الضريبي في الربع الأول ٢٠١٦ والبالغ حينها ٥,٢ مليارات ل.س، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن الربح الضريبي لكل مصرف يختلف عن صافي الربح قبل الضريبة حيث يحسب الربح الضريبي ضمن فقرة «تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي» والتي تتضمن العديد من الإضافات والاستبعادات لسنا بصدد شرحها الآن.

ولدى تدقيقنا في مصروف ضريبة الدخل للمصارف الخاصة في الربع الأول ٢٠١٧ نلاحظ أن مصروف ضريبة دخل المصارف الإسلامية الثلاثة بلغت نحو ٦٣٤ مليون ل.س مشكلةً نسبة ٥٤,٥٪ من إجمالي مصروف ضريبة دخل المصارف الخاصة السورية (باستثناء مصرف سورية والخليج) حيث تفوقت في ربحها الضريبي للربع الأول ٢٠١٧ عن ربح المصارف التقليدية الضريبي بحوالي ٢٢٪ وسجلت ربحاً ضريبياً بواقع ٢,٥ مليار ل. س مقابل ملياري ل.س كربح ضريبي للمصارف التقليدية، وذلك على عكس ما كانت عليه الأرقام في الربع الأول ٢٠١٦، حيث تفوقت المصارف التقليدية في ربحها الضريبي عن ربح المصارف الإسلامية الضريبي بحوالي ٥٤,٣٪ بواقع ٣,٦ مليارات ل.س مقابل ١,٦ مليار ل. س كربح ضريبي للمصارف الإسلامية، ونتيجةً لذلك بلغ إجمالي مصروف ضريبة دخل المصارف التقليدية في الربع الأول ٢٠١٦ نحو ٨٥٥ مليون ل. س مشكلة نسبة ٦٧٪ من إجمالي مصروف ضريبة دخل المصارف الخاصة السورية (باستثناء مصرف سورية والخليج).

ومن ناحية أخرى، ولدى الدخول في تفاصيل البيانات المالية للمصارف الخاصة التقليدية للربع الأول ٢٠١٧ نلاحظ أن مصروف ضريبة دخل بنك قطر الوطني قد بلغت ١٧٨ مليون ل. س بربح ضريبي بلغ ٧١٢ مليون ل.س على حين بلغت خسارته الضريبية في الربع الأول ٢٠١٦ نحو ٥١ مليون ل.س، على حين بلغ مصروف ضريبة دخل بنك بيمو السعودي الفرنسي نحو ١٣١ مليون ل.س (١٢١ مليون ضريبة دخل و٦ ملايين ل.س إعادة إعمار) بربح ضريبي بلغ ٤٨٤ مليون ل.س وذلك مقارنة مع ربح ضريبي ٦٧٣ مليون ل.س ومصروف ضريبة دخل ١٠٨ ملايين ل.س في الربع الأول ٢٠١٦.

أما المصرف الدولي للتجارة والتمويل فقد بلغ مصروف ضريبة الدخل نحو ٨١ مليون ل.س (٧٣ مليون ضريبة دخل و٤ ملايين ل.س إعادة إعمار) بربح ضريبي بلغ ٢٩٣ مليون ل.س على حين بلغت خسارته الضريبية في الربع الأول ٢٠١٦ نحو ٥٣ مليون ل.س، على حين بلغ مصروف ضريبة دخل بنك الشرق نحو ٦٠ مليون ل.س (٥٧ مليون ضريبة دخل و٣ ملايين ل.س إعادة إعمار) بربح ضريبي بلغ ٢٣٠ مليون ل.س وذلك مقارنة مع ربح ضريبي ٨٤١ مليون ل.س ومصروف ضريبة دخل ٢٢١ مليون ل.س في الربع الأول ٢٠١٦.

هذا وبلغ مصروف ضريبة دخل مصرف سورية والمهجر نحو ٤٢ مليون ل.س (٤٠ مليوناً ضريبة دخل ومليونا ل.س إعادة إعمار) بربح ضريبي بلغ ١٥٨ مليون ل.س وذلك مقارنة مع ربح ضريبي ٤١٤ مليون ل.س ومصروف ضريبة دخل ١٠٤ ملايين ل.س في الربع الأول ٢٠١٦، على حين بلغ مصروف ضريبة دخل مصرف فرنسبنك نحو ٣٦ مليون ل.س (٣٤ مليوناً ضريبة دخل ومليونا ل.س إعادة إعمار) بربح ضريبي بلغ ١٣٨ مليون ل.س.

وبالنسبة للمصارف الخاصة التقليدية الأخرى (بيبلوس، عوده، الأردن، العربي) فقد بلغت الخسارة الضريبة لها خلال الربع الأول من العام ٢٠١٧ نحو (١٠٤ ملايين ل.س، ٥ ملايين ل.س، ١٤ مليون ل.س، ٩٢٠ مليون ل.س) على الترتيب، ولذلك فمصروف ضريبة الدخل لهذه المصارف في هذا الربع يساوي الصفر، في حين بلغ مصروف ضريبة الدخل لمصرفي بيبلوس وعوده خلال الربع الأول ٢٠١٦ نحو (٧٧ مليون ل.س، ٣٤٥ مليون ل.س) على الترتيب، على حين حقق مصرف الأردن والعربي خسارة ضريبية في الربع الأول ٢٠١٦ كذلك الأمر.

وفيما يتعلق بمصروف ضريبة دخل المصارف الخاصة الإسلامية في الربع الأول ٢٠١٧ فنلاحظ أن مصروف ضريبة دخل بنك الشام قد بلغت ٢٦٧ مليون ل. س بربح ضريبي بلغ ١,٠٦ مليار ل.س وذلك مقارنة مع ربح ضريبي ٥٢٦ مليون ل.س ومصروف ضريبة دخل ١٣١ مليون ل.س في الربع الأول ٢٠١٦، على حين بلغ مصروف ضريبة دخل بنك البركة نحو ٢٥٣ مليون ل.س (٢٤١ مليون ضريبة دخل و١٢ مليون ل.س إعادة إعمار) بربح ضريبي بلغ ٩٦٢ مليون ل.س وذلك مقارنة مع ربح ضريبي ٨٦٦ مليون ل.س ومصروف ضريبة دخل ٢٢٧ مليون ل.س في الربع الأول ٢٠١٦، أما مصرف سورية الإسلامي فقد بلغ مصروف ضريبة الدخل خلال الربع الأول ٢٠١٧ نحو ١١٥ مليون ل.س (١٠٩ ملايين ضريبة دخل و٦ ملايين ل.س إعادة إعمار) بربح ضريبي بلغ ٤٣٦ مليون ل.س وذلك مقارنة مع ربح ضريبي ٢٣٤ مليون ل.س ومصروف ضريبة دخل ٥٩ مليون ل.س في الربع الأول ٢٠١٦.

باحث في شؤون النقد والمال